ورقة
فبراير
2010

الحركات الاحتجاجية في مصر

و الأمل في إصلاح عادل

سلسلة الأوراق الشهرية لمنتدى البدائل العربي- الورقة (2)

ا. محمد العجاتي

منتدى البدائل العربي للدراسات
(www.afaegypt.org) A.F.A.
3 ش الشيخ المراغي العجوزة شقة 93
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس 33359852 -2+
Info@afaegypt.org

تعريف بالكاتب:

- المدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي للدراسات.
- باحث في الحركات الاجتماعية و التطور الديمقراطي والعلاقات العربية شارك في العديد من المؤتمرات الدولية في هذا المجال.
- كاتب مقال بجريدة السفير اللبنانية وجريدة البديل.

عن الورقة:

بعد ما يقرب من عشر سنوات من الركود السياسي شهدته الحياة السياسية المصرية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، جاءت الألفية الثانية بحالة من الحراك السياسي ما لبث أن تطور على مدار السنوات العشر الأخيرة ليمثل حالة فريدة في تاريخ الحياة السياسية المصرية ترتكز على حركة احتجاجات اجتماعية واسعة النطاق. تحاول هذه الدراسة تتبع تطور هذه الحالة من خلال رصد مراحله المختلفة من حيث طبيعة الحركات مظاهرها وبنيتها والبيئة المحيطة بعناصرها الثلاثة الاقتصادية والداخلية والخارجية. والتفاعل بين هذه الحركات والبيئة المحيطة بها من حيث التأثير المتبادل بينهم.

قائمة المحتويات:

مقدمة 4
تطور الحركة الاحتجاجية في مصر: 5
الحركات الاحتجاجية في مصر وعلاقتها بالقوى السياسية: 6
الخلاصة: 8

هذه الورقة هي ضمن سلسلة غير دورية يصدرها المنتدى، وهي نتاج لورش العمل التي ينظمها ويشارك فيها فريق العمل بالمنتدى، كما أن هذه الأوراق لا تعبر بالضرورة عن رأي المنتدى.

مقدمة

بعد ما يقرب من عشر سنوات من الركود السياسي شهدته الحياة السياسية المصرية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، جاءت الألفية الثانية بحالة من الحراك السياسي ما لبث أن تطور على مدار السنوات العشر الأخيرة ليمثل حالة فريدة في تاريخ الحياة السياسية المصرية ترتكز على حركة احتجاجات اجتماعية واسعة النطاق. تحاول هذه الدراسة تتبع تطور هذه الحالة من خلال رصد مراحله المختلفة من حيث طبيعة الحركات مظاهرها وبنيتها والبيئة المحيطة بعناصرها الثلاثة الاقتصادية والداخلية والخارجية. والتفاعل بين هذه الحركات والبيئة المحيطة بها من حيث التأثير المتبادل بينهم. ولتكون الصورة أكثر وضوحا، ترسم هذه الورقة في مقدمتها صورة للمجال السياسي المصري في فترة التسعينيات السابق الإشارة لها بصفتها مرحلة ركود سياسي إلا أنه بالتأكيد كانت كذلك مرحلة تشكلت فيها عبر الأحداث والتطورات البدايات للحراك الحالي في مصر.

شهدت فترة التسعينيات في مصر أفولًا للتنظيمات السياسية التقليدية، فتراجعت أطروحات الوفد الجديد، وتم استيعاب قوى اليسار وعلى رأسها حزب التجمع في معركة الدولة ضد التيارات الجهادية، كما تم تفجير الصراع الداخلي داخل الأحزاب، ومن ثم حل حزب العمل الذي كان في تحالف مع جماعة الإخوان المسلمين، في الوقت الذي ظهر فيه الحزب الناصري – الذي كان يعول عليه الكثيرون– منقسمًا على ذاته منذ اللحظة الأولى بسبب صراعات على الزعامة، وفي ذات الفترة ضُربت القوى الجهادية بسيف الأمن المصري. وقد اتسمت هذه الفترة بما يمكن أن نطلق عليه "فترة حيرة ما بعد حرب الخليج الثانية"، فدور مصر في هذه الحرب، وما صاحبه من إسقاط لجزء كبير من الديون الخارجية، أدى إلى انتعاش واضح في الاقتصاد، كما بدأت السلطة في تبرير موقفها بخطاب قومي تزايد به على المعارضين، مع مصاحبة ذلك لمساحة من الديمقراطية للتيارات السياسية غير العنيفة في مواجهة السلاح الجهادي في الشارع المصري.

هذه الأجواء سمحت بخروج الإخوان من عباءة الأحزاب، وإعادة بناء الجماعة بشكل مستقل، كما بدأت بعض المجموعات اليسارية والقومية في التشكل خارج الأطر القائمة آنذاك.

تطور الحركة الاحتجاجية في مصر:

بدأت الألفية الثالثة بحدثين إقليميين مهمين: الأول هو تحرير الجنوب في لبنان، بما مثله ذلك من إلهام للشعوب العربية والانتفاضة الثانية بما حملته من تأثير على المشاعر الشعبية. ليبدأ الحراك في مصر بمظاهرات دعم الانتفاضة، من الجامع الأزهر و من أمام الجامعة بقيادة اليسار وحزب العمل، بمن فيه من بقايا الإخوان. وبدأت لجان المقاطعة مع إسرائيل تنشط من جديد، ودخلت النقابات المهنية على الخط، كما تشكلت اللجنة المصرية لدعم الانتفاضة، والتي كان لها دورًا بارزًا في جمع التبرعات وتوقيع العرائض وتنظيم التظاهرات. وبلغت هذه المرحلة أوجها بالمظاهرات التي خرجت في 20 مارس 2003 ضد غزو العراق، والتي بلغت في القاهرة فقط ما يقرب من أربعين ألف متظاهر، صاحبها قمع واعتقالات للنشطاء.

ثم جاء التحول مع العام 2004، باقتراب الانتخابات الرئاسية والحديث عن توريث الحكم لنجل الرئيس. ومن رحم حركة التضامن مع فلسطين والعراق نشأت كفاية ومثيلاتها من التنظيمات، التي ركزت على قضية الديمقراطية الداخلية، وبرز شعار "**لا للتمديد لا للتوريث**"، مما دفع البعض لتسمية هذه المرحلة بمرحلة "كفاية و أخواتها". وقد اتسمت هذه المرحلة بالانفتاح على كل التيارات السياسية، وبروز قوى جديدة مثل حزب الغد ورئيسه أيمن نور، وعودة قوى قديمة مثل الإخوان. أما أحزاب المعارضة التقليدية، فقد حاولت هذه الأخيرة التواجد، ولكنها اكتشفت سريعًا أن الحركة تتجاوز الخطوط الحمراء التي تفرضها هذه الأحزاب على نفسها، كانتقاد رأس السلطة، وهو العامل الذي أصاب كذلك حركة الإخوان ببعض الارتباك في هذه المرحلة.

وسرعان ما برز في هذا الإطار حركات الاستقلال النقابي، من مهندسين وصحفيين ومحامين وقضاة. وقد أبدت الحكومة وجهًا متسامحًا مع هذه الاحتجاجات والمظاهرات، لإظهار الشكل الديمقراطي للعملية الانتخابية حتى عشية انتخابات مجلس الشعب آيار 2005، عندما عادت لسياسة القمع، التي وصلت إلى التحرش بالنساء المعارضات في شوارع القاهرة. إلا أن أهم ما خلفته هذه المرحلة، هو انتزاع حقوق كانت مسلوبة في الشارع المصري، مثل حق التظاهر، وما تبع ذلك من نشر ثقافة الاحتجاج على مستوى المجتمع، الأمر الذي أدى إلى الانتقال إلى المرحلة الثالثة، ما بعد انتخابات الرئاسة في 2006.

ارتكزت المرحلة الثالثة على احتجاجات مطلبية اجتماعية، أهم ملامحها تنوع الفئات الاجتماعية المشاركة فيها: بدءً من الفئات التقليدية، مثل عمال الصناعة وعمال الخدمات، إلى مهنيين

كالمدرسين، والأطباء، وصولا إلى فئات جديدة مثل الموظفين، والمدونين، والعمالة غير المنتظمة كسائقي سيارات الشحن. بدأت هذه المرحلة بهبات شعبية للمطالبة بالخبز أو الماء، و تبلورت من خلال حركات تحسين الأجور وساعات العمل، ومواجهة تعديلات وقرارات حكومية تراها الفئات المعنية ضارة بها، لتصل في النهاية إلى محاولات من هذه الفئات لبناء تنظيماتها الخاصة، سواء من خلال تشكيل الروابط، مثل سائقي دراجات النقل البخارية "التوكتوك" بالإسكندرية، أو إعلان موظفي الضرائب العقارية لأول نقابة مستقلة على مستوى الجمهورية.
كما أن البعد القومي لم يكن غائبًا خلال هذه المرحلة، فقد شهدت هذه الأخيرة أيضًا المظاهرات الصاخبة التي خرجت دعمًا للبنان في حرب تموز. كما أعادت حرب غزة النشاط للجنة الشعبية، وبدأت قوافل الإغاثة تنطلق لغزة، كما أصبحت القاهرة غير الرسمية مركزًا للدعم اللوجستي والمعلوماتي للأطباء والنشطاء الأجانب القادمين للتضامن. وشهدت كذلك رفع قضية لإيقاف تصدير الغاز المصري لإسرائيل، وهي القضية التي مازالت منظورة أمام القضاء الإداري، وباتت جلساتها مناسبة لمناهضي التطبيع للترويج لأفكارهم، سواء أمام المحاكم أو في الإعلام.

الحركات الاحتجاجية في مصر وعلاقتها بالقوى السياسية:

كما يتضح أن المرحلة الأخيرة تميزت بغياب القوة السياسية التي يمكنها الالتحام بهذه الحركات، سواء لعدم القدرة مثل اليسار، أو لعدم الرغبة مثلما في حالة الإخوان المسلمين والأحزاب التقليدية؛ مما أفقد تلك الحركات الكثير من الفاعلية، حيث غابت الخبرات النوعية في العمل السياسي، وانعزلت تلك التحركات عن بعضها البعض. الأمر الذي لا يضمن أي مكاسب تمكنت هذه الحركات من تحقيقها في الفترة الأخيرة. إلا أن هذا الغياب له كذلك ميزاته، أهمها بناء هذه الحركات على تجارب حية، و إفرازها لكوادر مرتبطة بالمجتمع، بالإضافة لتخلصها من أمراض التنظيمات السياسية المصرية من الاستبعاد للآخر والصراعات على الزعامة. كما أن بعدها عن التنظيمات السياسية مكنها من انتزاع حقوقها من السلطة، التي كان من المنتظر أن تكون أكثر تشددًا في مواجهة التنظيمات السياسية.

إن المراحل التي مرت بها الاحتجاجات في مصر حتى الآن تعد تطورا ذاتيا لم يتم بفعل القوى السياسية أو حتى الحركات الاحتجاجية التي تشكلت ذاتها، على الرغم من التطور البنيوي لهذه الحركات وما يمكننا ملاحظته من الابتكار التنظيمي الذي مكن من استيعاب فئات عدة في هذه الحركات، وزاد من القدرة على العمل في ظل القمع الذي قد تواجهه، وتقديم معظمها لنماذج

ديمقراطية منفتحة للعمل السياسي. كما أن الأنشطة التي قامت بها هذه الحركات على المستوى المحلي أو الإقليمي – قياسًا بعمرها– يعتبر كمًا لا بأس به في ظل الحدود المتاحة والممكنة. وقد حركت مثل هذه الأنشطة العديد من القطاعات في المجتمع، وساهمت في تغيير ثقافة الخوف والسلبية التي ظلت سائدة لسنوات طوال في الشارع المصري. إلا انه لا يمكننا كما تطرح بعض مناهج دراسة الحركات الاجتماعية النزوع إلى تفسير وفهم هذه الحركات بالتركيز على البنية أو التطور دون التطرق للعوامل المحيطة. كما لا يمكننا أن نقتصر على البيئة المحيطة كما تطرح مناهج أخرى لتفسير هذه التطور وهذه المراحل. فالعامل الاقتصادي كما رأينا بما شهده من توقعات وتطورات أدت بهذا إلى فجوة توقعات كانت عاملا مؤثرا في تطور هذه الحركات، وذلك خاصية ترتبط بالوضع الخاص ببلدان العالم الثالث حيث أن فترات طويلة من الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة قد تجعل من الأزمات الاقتصادية مرحلة مؤقتة لا تؤثر في الحركات في هذه الدول التي تنصب أنشطتها على تصحيح هيكل الاقتصاد بشكل عام وإقرار حقوق بداخله.

على عكس الوضع عندنا حيث أن الأزمة هي الغالبة وفترات الاستقرار هي المؤقتة وعليه تتأثر هذه التحركات بشدة بما تطرحه السياسات الاقتصادية وتأثيراتها على الحياة اليومية للناس. ويشتبك ذلك مع مساحات الديمقراطية المتاحة على الساحة والتي تمكن هذه الحركات من التطور والتبلور وانتزاع مساحات للحركة تكون هي محل التصارع مع السلطة التي تحاول سلب هذه المكاسب في فترات بينما تحاول هذه الحركات توسيع هذه المساحة المنتزعة سواء بشكل مباشر أو بالقصور الذاتي مثلما في حالة الانتقال من المرحلة الثانية "مرحلة كفاية وأخواتها" غلى المرحلة الثالثة مرحلة "الاحتجاجات الاجتماعية". بل إن العامل الخارجي مثلما في حالة التفاعل مع حركة مناهضة العولمة أو تطورات مجال المجتمع المدني وتبلور مناهج العمل الخاصة به دوليا وتأثر المجتمع المدني في مصر، بذلك كان له دور بارز في التطور الذي شهدته الحركات الاحتجاجية في مصر. أما ما يميز حالتنا عن غيرها على المستوى الدولي هي تلك المتعلقة بالوضع الإقليمي، حيث كان عنصرا ليس فقط مطورا أو منشطا بل في أحيانا كثيرة محركا للحركات الاحتجاجية ، وكما شهدنا تعتبر الانتفاضة الفلسطينية الثانية هي صاحبة الفضل في إخراج الشارع المصري من عقال السكون والركود إلى مرحلة الحراك في المرحلة الأولى التي تناولناها في هذه الدراسة وهو عامل قد يكون غائبا في معظم الخبرات الأخرى خارج المنطقة

العربية، حيث أن منطقتنا هي منطقة تفاعل دولي كثيف يؤثر في الأغلب بشكل سلبي على أوضاع مواطني هذه المنطقة من العالم ويكفي أن نشير أن حالتي الاحتلال الباقيتين في العالم هما في منطقتنا تحديدا في فلسطين والعراق.

الخلاصة:

إن هذه المراحل والتطورات خلقت حالة تراكم والتي تعد أول الشروط لتشكيل الحركات الاجتماعية، كما أن شرط التواتر قد تحقق في المرحلة الثانية عبر ظهور أخوات كفاية وفي المرحلة الثالثة حيث شاهدنا التحركات العمالية التي ارتبطت بحركة عمال المحلة، وتلك التحركات الخاصة بالموظفين العموميين بعد نجاح تجربة عمال الضرائب العقارية. كما أن مأساة هذه الحركات قد تبلورت عبر المراحل الثلاث ، ففي المرحلتين الأولى والثانية كان تكوين اللجان والتنظيمات بهدف التحرك وتنظيم وقيادات الاحتجاجات إلا أن المرحلة الثالثة قد بدأت بتشكيل اللجان أو التنظيمات من داخل الحركات ذاتها بهدف التفاوض أو تنظيم العمل الاحتجاجي وانتهت هذه المرحلة إلى ضرورة تشكيل تنظيمات ومؤسسات نابعة من الاحتجاجات ذاتها بهدف الحفاظ على المصالح المكتسبة والدفاع عن الفئات المحتجة مستقبلا، وتبلور ذلك في فكرة النقابات المستقلة التي طرحها موظفو الضرائب العقارية، واللجان النقابية التي شكلها بعض عمال المصانع المحتجة. وهو ما يبشر بالتحول للشرط الرابع لتشكل الحركات الاجتماعية وهو تبلور المطالب المشتركة في صورة مطالب بعيدة المدى تصحح الهياكل القائمة وليس فقط لتحصل على مطالب آنية.

ويظل الربط بين السياسي والاجتماعي هو شرط اكتمال هذا الركن الخاص بتبلور المطالب، وهو ما يهدد تطور هذه التحركات، حيث فشلت القوى السياسية التقليدية حتى الآن في الاشتباك بجدية مع هذه التحركات. فإما أن تطور هذه القوى من نفسها بما يتلاءم مع هذه الأوضاع أو أن تفرز هذه التحركات قيادتها السياسية من رحم الواقع، لتشكل نخبة بديلة لتلك الموجودة على الساحة فتتحول بذلك هذه التحركات الاحتجاجية إلى حركات اجتماعية ذات ثقل في الواقع يؤثر فيه إيجابيا في تحقيق مطالب والحفاظ على حقوق الشرائح التي يمثلها، ويساهم في تطور المشهد

السياسي المصري ، أو سيكون مآل هذه الجهود العودة لنقطة الصفر وإهدار التراكم والخبرات التي تكونت على مدار السنوات العشر الأخيرة والعودة إلى حالة ركود شبيهة بتلك التي عشناها في تسعينات القرن الماضي.